# دور الاستثمارات السياحية في التنمية الاقتصادية والاجتماعية دراسة حالة الجزائر

**د. بن الزاوي عبد الرزاق، أ. سميرة فرحات**
جامعة بسكرة

**ملخص :**

نسعى من خلال هذه الدراسة إلى توظيف المتاح من المعارف حول : الاستثمار السياحي الذي يشكل أحد المتغيرات المؤثرة على تطور البلدان ونموها، لهذا فإن نجاح هذه الدول في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية يتوقف على مدى قدرتها على زيادة معدلات الاستثمار بمختلف أنواعها والاستثمار السياحي خاصة، لذلك نجد أن البحث عن سبل تشجيع وتنشيط الاستثمارات السياحية هي اليوم من الانشغالات الكبرى للدول بالنظر لمدى أهميتها.

لقد دعمنا بحثنا هذا بحالة الاستثمارات السياحية في الجزائر باعتبارها دولة كغيرها من الدولة الغنية بالثروات الطبيعية غير المستغلة،كنموذج لدراسة ميدانية.

**الكلمات الدالة** : السياحة، الاستثمار السياحي، التنمية السياحية، واقع الاستثمار السياحي في الجزائر.

**Résumé**

Le domaine de l'investissement est liés et continuer avec l'activité touristique, offrant une occasion de soutenir les plans globaux de développement économique dans le développement du tourisme en général et durable, en particulier. Le tourisme comme l'un des secteurs les plus importants actifs dans le domaine du commerce extérieur exige la mise à disposition des possibilités et des potentiels dans le rôle du tourisme mènent avancés au maximum,

Etant donné le grand nombre d'activités et de services qui relèvent de l'activité touristique, l'idée de l'investissement touristique basée beaucoup plus sur les projets qui assurer le bien-être des populations locales, les touristes et les visiteurs, dans l'intérêt du développement du tourisme durable, dont cette dernière est un moyen de développement futur du développement durable.

Dans ce cadre, le document présent aborde la question du rôle de l'investissement touristique en clarifiant un certain nombre de concepts sur le sujet, et puis essayer de faire la lumière sur la relation entre l'investissement touristique et le développement durable.

**Mot-clé :** L'investissement touristique - Développement touristique - Développement durable du tourisme.

**مقدمة**

تعد السياحة نوعا هاما من أنواع الأنشطة التجارية والاستثمارية عالية الربحية، لذا أصبحت معظم دول العالم تولي اهتماما كبيرا بالجانب السياحي، حيث تعمد إلى إتباع خطط منهجية لتطوير السياحة وتنميتها نظرا لآثارها الايجابية على الجوانب الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، فهي تساعد على قيام التوازن الاقتصادي بين مختلف مناطق البلد الواحد، فالاستثمار في السياحة يعد أمرا هاما، حيث يكون من خلال إقامة مشاريع السياحية الجديدة وتوزيع الدخل بين هذه المناطق وبين العاملين في هذا المجال،من هنا تبرز فكرة الاستثمار السياحي كاستثمار جد فعال يتم التخطيط له بفتح الباب أمام المستثمرين الوطنيين، وحتى الأجانب بمشاريعهم السياحية أي جلب أموالهم إلى البلد لزيادة الاستثمار السياحي وتنميته. لكن يفضل تشجيع المستثمرين الوطنيين على الاستثمار في السياحة،لأن المناطق الجزائرية غنية بالثروات الطبيعية التي تجلب السائحين من داخل البلد وخارجه لما لها من خصوصية فريدة من حيث طبيعة السكان وكذا الطبيعة المميزة والساحرة.

السياحة اليوم هي استثمار ضخم تسعى كل الدول إلى تطبيقه، منها الجزائر التي تتميز بمعالمها ومناطقها ؛ الصحراوية الواسعة والجبلية والهضاب، والتي تحمل خصائص تمكنها من أن تحتل المراكز الأولى عالميا في المجال السياحي، وتصبح قطبا سياحيا كبيرا وحيزا لجذب المستثمرين، لكن نجاح هؤلاء المستثمرين في الجزائر، يتطلب جهودا إضافية بتدعيم مشاريعهم السياحية بأفضل الخدمات والتسهيلات التي تجذب السائح، أي استغلال كل الثروات الطبيعة التي تزخر بها معظم مناطقنا الجزائرية، وبالتالي يجب على كل مهتم بالسياحة سواء كان الدولة أوالخواص،أن يهيئوا الظروف الملائمة لنجاح مشاريعهم والتخطيط لها على المدى القصير والمتوسط والطويل، ليتمكنوا من الحصول على أفضل النتائج،خاصة التي تعنى بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية للبلد أي تزيد الرفاهية والازدهار للفرد والمجتمع. على أثر هذه القراءة السريعة يمكن أن نطرح الإشكال الرئيسي التالي :

كيف يمكن أن يساهم الاستثمار السياحي في التنمية الاقتصادية والاجتماعية بالجزائر ؟

بهدف الإلمام بمختلف جوانب موضوع البحث سنتعرض إلى المحاور الأساسية التالية :

**المحور1** : السياحة : مفاهيم نظرية ؛

**المحور2** : تشجيع الاستثمارات السياحية ؛

**المحور3** : واقع الاستثمار السياحي في الجزائر وأثره على التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

**المحور1** : السياحة : مفاهيم نظرية.

**أولا** : السياحة (Tourism)

من المهم أن نتطرق إلى المفاهيم الخاصة بالسياحة في أول الأمر قبل وضع الآثار الاقتصادية لها :

**مفهوم السياحة :**

عرف (Hunziher) السياحة بأنها «مجموعة العلاقات والظواهر التي تنتج وتترتب على سعر وعلى إقامة مؤقتة لشخص ما في مكان ما طالما أن هذه الإقامة المؤقتة لا تتحول إلى إقامة دائمة وطالما لم ترتبط هذه الإقامة بنشاط يعود بربح ما على هذا الشخص.[1]

كما عرفت السياحة من قبل العالم الاقتصادي النمساوي (شوليرن شراتنهوس) عام1910 بأنها «الاصطلاح الذي يطلق على أي عمليات خصوصا العمليات الاقتصادية التي تتعلق بوجود وإقامة وانتشار الأجانب داخل وخارج منطقة معينة أوأية بلدة ترتبط بهم ارتباطا مباشرا.[2]

كما تعتبر السياحة سوقا واعدا كصناعة تخصصية عالمية والتي تقدر بمئات البلايين من الدولارات كإنفاق مباشر بخلاف العائدات الأخرى غير المباشرة والوظائف التي توفرها تلك السوق الضخمة. وقد أخذت السياحة أهميتها الكبيرة بناء على عدة اعتبارات من بينها : [3]

- يعتبر قطاع السياحة من أهم القطاعات الاقتصادية المكونة للناتج المحلي في الكثير من الدول، كما تعتبر عاملا مهما في ميزان المدفوعات ؛

- يساهم قطاع السياحة في توفير جزء من النقد الأجنبي لتنفيذ خطط التنمية الشاملة، مثل الأموال المحصل عليها من الاستثمارات الخاصة بقطاع السياحة، الأموال المحصل عليها مقابل منح تأشيرات الدخول، فروق تحويل العملة... ؛

- يمثل قطاع السياحة مصدرا رئيسيا للتوظيف، ويساهم بشكل كبير في القضاء على البطالة من خلال توفير العديد من مناصب الشغل في مختلف شركات السياحة والفنادق والمحلات السياحية والمرشدين السياحيين، ومن المتوقع طبقا لإحصاءات مجلس السفر والسياحة العالمي أن السياحة سوف تستوعب ما يقارب 11.8 ٪ من التوظيف الكلي بحلول عام 12014 ؛

- تعمل تنمية قطاع السياحة إلى زيادة الاستثمارات في البنية التحتية مثل المطارات والطرق والموانئ والتحف...الخ ؛

- زيادة الفرص الاستثمارية المربحة،إذ يمكن للدولة تحديد مجالات واسعة لعملية الاستثمار في هذا القطاع بما يعمل على الاستغلال الجيد لمقومات النهوض بالواقع السياحي،حيث استثمار وتوظيف رؤوس الأموال وتوجيهها صوب المجالات المربحة، لما يمتلكه القطاع الخاص من قدرة في تعزيز المزايا التنافسية للمشاريع السياحية وإيجاد الوسائل الممكنة في جذب السياح وإدخال أفضل أنواع التقنيات والتجهيزات وتحسين وأداء وأساليب العمل وهنا يتطلب إشراف الدولة على صياغة إستراتيجية شاملة أحد أهم بنود عناصرها القطاع الخاص ودوره في التنمية السياحية ؛

- تساعد السياحة على تنمية المناطق الريفية والنائية بما يساهم في تحقيق الفرص الاقتصادية المتساوية لسكان تلك المناطق بدلا من الهجرة إلى المدن الكبيرة المزدحمة.

**2- التنمية السياحية :**

تقوم فكرة التنمية السياحية على كونها عمليات موجهة لاستحداث تحولات هيكلية في بناء تركيب المنتجعات السياحية التي تقدمها أي منطقة جغرافية وذلك عن طريق الاستخدام الأمثل للموارد الطبيعية، والاقتصادية، والاجتماعية، والعمرانية لهذه المنطقة بما يتفق مع طلب وميول احتياجات الحركة السياحية الحالية والكاملة وذلك بهدف تكوين قاعدة اقتصادية فعالة يتحقق بموجبها تزايد في تنامي الحركة السياحية إلى المنطقة وبالتالي زيادة في الدخل الحقيقي الناتج عن النشاط السياحي .

لقد ظهر تعبير التنمية المستدامة في بداية ومنتصف الثمانينات كما برز أيضا خلال مؤتمر استوكهولم حول ملف البيئة الإنسانية عام 1982 حيث أشارت إلى ضرورة وضع الاعتبارات البيئية ضمن سياسات التنمية وإلى ضرورة استخدام الموارد الطبيعية بشكل يضمن بقاءها واستمرارها.

**2-1- تعريف التنمية المستدامة :**

لقد عانت التنمية المستدامة من التزاحم الشديد في التعريفات، فمن الجانب الاقتصادي تعني التنمية المستدامة إجراء فحص في استهلاك الطاقة والموارد، وكذا توظيف الموارد من أجل رفع مستوى المعيشة والحد من الفقر. ومن الاجتماعي فينبغي السعي من أجل استقرار النموالسكاني ورفع مستوى الخدمات الصحية والتعليمية خاصة في الريف، لكن على الصعيد البيئي فتعني حماية الموارد الطبيعية والاستخدام الأمثل للأرض الزراعية والموارد المائية.

أخيرا، على الصعيد التكنولوجي هي عبارة عن نقل المجتمع إلى عصر الصناعات النظيفة التي تستخدم تكنولوجيات منظفة للبيئة، وتنتج الحد الأدنى من الغازات الملوثة والحابسة للحرارة والضارة بالأزون.[1]

**2-2- سمات التنمية المستدامة :**

من بين سمات التنمية المستدامة :

**1**- تختلف التنمية المستدامة عن التنمية، في كونها أشد تداخلا وأكثر تعقيدا خاصة في المجال الطبيعي والمجال الاجتماعي ؛

**2**- تتوجه التنمية المستدامة أساسا لتلبية احتياجات الطبقة الفقيرة ومن هنا يمكننا القول إنها تسعى للحد من الفقر ؛

**3**- تحرص التنمية المستدامة على تطوير الجوانب الثقافية مع المحافظة على الحضارة الخاصة بكل مجتمع ؛

**4**- لا يمكـــن الفصـل بين عناصـر التنميـة المستدامـة، وهـــذا لشدة تداخل الأبعـاد والعناصر الكمية والنوعية لها.

كما يمكن تعريف التنمية المستدامة أيضا على أنها عملية تلبية حاجات الأجيال الحالية دون المساس بإمكانية تلبية حاجيات الأجيال المستقبلية. من خلال هذا التعريف نجد بأن أبعاد التنمية المستدامة متعددة ومتداخلة ولا يمكن تحقيق الاستدامة الاقتصادية دون تفعيلها في اتجاهاتها الصحيحة، والتي يحددها ISACHES كما يلي :

- **البعد الاقتصادي**: ويتمثل فيكل نشاط يقوم به الفرد لتلبية حاجياته باستخدام الموارد المختلفة ؛
- **البعد الاجتماعي** : ويقصد به أن الفرد (المجتمع) يمثل العنصر الفعال في عملية تحقيق الاستدامة والاستفادة منها وضمانها للفرد نفسه في الآجال الطويلة ؛
- **البعد البيئي** : وهويمثل مجموع الموارد المتاحة أمام الفرد وطريقة استخدامها لتحقيق عملية النمو؛
- **البعد الثقافي** : ويمثل نوع من الموارد المتاحة غير الملموسة التي تمثل الطابع المميز لنشاط الفرد خلال العملية التنموية.

بالنظر إلى مفهوم الاستدامة الذي يعرفه (Costanza) على أنه العلاقة بين الأنظمة الاقتصادية والأنظمة البيئية الحيوية تكون قابلة للاستمرار، وتركز اهتمامها على العنصر البشري ومحيطه وجميع مكوناته، ويكون العمل في ظل القيود التي تفرضها ثقافته للحفاظ على الجانب البيئي والاجتماعي والاقتصادي، والوصول إلى المنفعة والرفاهية لأجيال الحاضر والمستقبل[1]. وعليه، نجد أن الاستدامة هي مدى استمرارية العلاقة التي يحدثها العنصر البشري بين النظام البيئي وأي نظام اقتصادي طويل الأجل.

من خلال هذا التعريف، نستشف مفهوم الاستدامة الاقتصادية الذي ينص على أنها هي التي تعمل أساسا على تفضيل طرق النموالقادرة على الاستمرار في عملية خلق دخل حقيقي كحل بديل للسياسات الأخرى، بطريقة تكون فيها البيئة الاجتماعية عنصرا فعالا في تعظيم الدخل والمحافظة على مخزون المجتمع من رأس المال المادي والمعنوي والبشري.[2]

يمكن اعتبار التقدم الذي تحققه عملية التنمية حالة نسبية متغيرة تعتمد إلى حد كبير على فاعلية واستغلال الموارد الطبيعية المتاحة التي تزداد تبعا لزيادة المعارف العلمية والتقنية واستخداماتها. وعلى ذلك يجب التركيز على عناصر التنمية وهي الموارد الطبيعية والموارد البشرية، ورأس المال والتكنولوجيا.

**2-3 – تعريف التنمية السياحة المستدامة :**

تنطلق التنمية السياحية أساسا من تعظيم قدراتنا على اجتذاب أكبر قدر ممكن من حركة السياحة العالمية3. فهي تتصف بتكامل التصنيع من خلال تشييد العديد من المراكز السياحية. كما يمكن تعريفها على أنها الإمداد بالتسهيلات والخدمات أوالارتقاء بها لمقابلة كافة احتياجات السائحين.[2]

لقد اقترح مبدأ السياحة المستدامة من طرف المنظمة العالمية للسياحة عام 1988 من طرف المنظمة العالمية للسياحة، بهدف أن تؤدي إلى إدارة جميع الموارد التي تتيح الاحتياجات الاقتصادية والاجتماعية والجمالية مع الحفاظ في الوقت ذاته على سلامة الثقافة، والعمليات الايكولوجية الأساسية والتنوع البيولوجي والنظم المعيلة للحياة[1]. وعلى أساس أنه تطوير لمفهوم التنمية السياحية التقليدية بإضافة صفة الاستدامة باعتبار أن التنمية السياحية هي عملية إشباع حاجات السائحين النفسية والحصول على متطلباتهم دون الإخلال بحقوق الأجيال القادمة من السائحين في احتياجاتهم من الاستمتاع بالبيئة.[2]

كما يمكن الإشارة هنا إلى أن التنمية السياحية تتعلق بكل ما له علاقة بالأنماط المكانية للعرض والطلب السياحيين، ومن كل الجوانب سواء كانت جغرافية أوخدماتية، تهدف إلى تحقيق التنمية الاقتصادية في الدولة.

تعد السياحة المستدامة نقطة تلاقي ما بين احتياجات الزوار والسكان الأصليون المضيفون لهم، مما يساهم في دعم فرص التطوير المستقبلي، أي أنها تعبر عن مدى اتساع قاعدة التسهيلات والخدمات لكي تتلاقى مع احتياجات السائحين.[3]

يعتبر من أحدث المفاهيم السياحية التي ظهرت في الفترة الأخيرة (مفهوم التنمية السياحة المتوازنة والمستدامة) ويعبر هذا المفهوم عن مختلف البرامج التي تهدف إلي تحقيق التوسع المستمر المتوازن في الموارد السياحية، وزيادة الجودة وترشيد الإنتاجية في مختلف الخدمات السياحية، سواء كان ذلك بالنسبة للسياحة الدولية أوالداخلية.

التنمية السياحية – بهذه المثابة – عملية مركبة المكونات، متشعبة الجوانب، تضم عناصر متعددة متداخلة ومتفاعلة تقوم على محاولة علمية وتطبيقية للوصول إلي الاستغلال الأمثل لعناصر الإنتاج السياحي الأولية من إطار طبيعي وتراث حضاري، تسندها قاعدة كاملة من البنية التحتية من خلال التقدم العلمي والتكنولوجي، وربط كل ذلك بعناصر البيئة واستخدامات الطاقة الجديدة وتنمية مصادر الثروة البشرية للقيام بدورها الفعال في برامج التنمية، علي ضوء طلب سياحي متنوع يتواكب ويتزامن مع تنمية العرض السياحي.

باعتبار أن التنمية المستدامة تنمية تلبي حاجات الحاضر دون المساس بقدرة الأجيال المقبلة في تلبية حاجاتهم، يمكن إضافة صفة الاستدامة في مفهوم التنمية السياحية على اعتبار أن التنمية السياحية المستدامة تحاول تحقيق نوع من العدالة والمساواة.

**2– 4– أهداف التنمية السياحية المستدامة :**

تعتبر التنمية السياحية أحد أساليب تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية في الدولة، عن طريق عمل نوع من التجانس والتوافق والتنسيق بين مختلف القطاعات الإنتاجية والخدمية لإحراز التقدم في نوعية الحياة ومستوياتها وتحقيق الرخاء للمواطنين. ولا يتصور أن يتحقق كل ذلك كهدف نهائي إلا بتحقيق الأهداف المرحلية في القطاعات الإنتاجية والخدمية علي اختلافها ومن بينها القطاع السياحي.

فالعمل علي تحقيق التنمية السياحية بالمعني المتكامل هوهدف في حد ذاته، وفي الوقت ذاته هومرحلة من مراحل تحقيق هدف أكبر هوتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية في الدولة، وتتعدد أهداف التنمية السياحية المستدامة ونذكر منها :

– تحقيق الزيادة المستمرة والمتوازنة في الموارد السياحية للدولة، ويتحقق ذلك من خلال دعم القدرة التنافسية لصناعة السياحة برفع إنتاجية الموارد البشرية وغير البشرية الموظفة فيها وبالسياسات التسويقية الخارجية ؛

– تدعيم الارتباط الإنتاجي بين القطاع السياحي والقطاعات الاقتصادية الأخرى ؛

– المساهمة في تنمية البيئة خاصة المضيفة والمحافظة عليها من خلال الاهتمام بمناطق الجدب السياحي وما يحيط بها من مدن وأماكن مختلفة ؛

– المحافظة على المساواة في حقوق الاستفادة بين الأجيال الحالية والمقبلة ؛

– المساهمة في تنمية وتحقيق التوازن الاقتصادي والاجتماعي بين مختلف مناطق الوطن، عبر توزيع أوجه إنشاء المشروعات السياحية الجديدة في مختلف ربوع الوطن، باعتبارها أماكن جذب سكاني وبالتالي إمكانية الحد من الهجرة من المناطق المتخلفة إلى المناطق الأكثر تطورا إذ تسهم السياحة في إنعاش المستقرات البشرية التي توجد فيها أوقربها المقومات السياحية كما تسهم في تعميق الوعي الثقافي لدى المواطنين وتحفيز تطوير شبكة الطرق لتغطي مناطق جديدة. مما يساهم في تنمية وتطوير هذه الأقاليم، من خلال خلق فرص عمل جديدة، استغلال الموارد الطبيعية المتوفرة في تلك المنطقة، إعادة توزيع الدخول بين المناطق الحضارية.

**2–5– مبادئ عمل السياحة المستدامة :**

يمكن أن توضح مبادئ عمل ضمن سياحة مستدامة في ما يلي :[1]

الاستدامة تقتضي المحافظة على الموارد الطبيعية والتاريخية والثقافية والموارد الأخرى المتعلقة بالسياحة، بهدف ضمان الاستمرار بصلاحية استخدامها في المستقبل كما هي تقدم الفوائد للمجتمع حاليا، لأن أهمية الاستدامة في السياحة مرتبطة باعتمادها على الموارد والمشوقات كعناصر جذب السياح، فمعالم البيئة الطبيعية والمواقع التاريخية والتراثية والأثرية في المكان هي رأس مال ثابت، فإذا كانت وضعية هذه الموارد متدهورة فإن السياحة تبقى بعيدة المنال ؛

تنمية السياحة وفق قواعد الاستدامة تؤمن تخطيطها وإدارتها ويجنبها المشاكل البيئية والاجتماعي، وتدفع السلطات لدراسة وتحديد طاقة الاستيعاب وتعليمات الاستخدام لتلك الموارد من قبل السكان ونظام الإشراف والضوابط المتعلقة بتلك الأمور ؛

معايير ومستويات الجودة في البيئة هي ناحية مهمة في عملية اتخاذ قرار الزيارة من قبل السائح، والسياحة تكون الحافز للسكان والزوار لتحسين شروط البيئة في المقاصد السياحية ؛

لقد أصبح انطباع السائح عن المكان قبل وأثناء الزيارة عاملا مهما في مدى إقبال السياح على الزيارة، فالمنتجعات القديمة، والمنشآت السياحية تتطلب دوما تحديثا دوريا لتبقى مستمرة في مواكبة متطلبات السائح وتحقق أهدافها التسويقية ؛

عوائد السياحة تنعكس على المجتمع المحلي وعلى السلطات المحلية أن تعمل على توزيع معظم تلك العوائد على أوسع شريحة من السكان المحليين، وبذلك يصبح أولئك السكان عنصرا داعما لتحقيق شروط الاستدامة ؛

يعتبر الإطار السياسي لتنفيذ الاستدامة ضروري وحيوي لما يحويه من توجيهات وتعليمات وضوابط تشرف السلطات المحلية على تطبيقها بمراقبة وتتبع مستمر وشامل.

**2-6 – عوامل نجاح التنمية السياحية :**

لنجاح التنمية السياحية توجد مجموعة من الشروط يمكن أن نذكر منها :[1]

- تدريب الجهاز البشري الذي يحتاج إليه القطاع السياحي حتى تتمكن المنشآت السياحية من القيام بدورها بالشكل المطلوب ؛

- المحافظة على حقيقة المواقع السياحي، لأن جذب السياح إلى هذه المناطق قد تعتمد على المناخ أو التاريخ أو أي عامل أخر تتميز به المنطقة السياحية ؛

- إجراء دراسة شاملة للتأكد من الجدوى الاقتصادية للاستثمارات السياحية، وفيما إذا كان الاستثمار سيدر أرباحا أم لا ؛

- ربط خطة التنمية السياحية مع مخطط التنمية الاقتصادية الأخرى لمختلف القطاعات الاقتصادية لتحقيق نمو متوازن وليس مجرد الاهتمام بالسياحة فقط ؛

- دراسة السوق السياحي المحلية، من أجل معرفة نوعية السياح الوافدين، وما هي تفضيلا تهم للسلع إلى تأمينها قدر الإمكان ؛

- توفير شبكة من الفنادق المناسبة لكل شكل من أشكال الدخل، ولكل نماذج الرغبات، بخاصة المناسبة منها لذوي الدخل المحدود، فحركة السياحة لم تعد مقتصرة على الأغنياء.

**2-7- معوقات التنمية السياحية :**

تتباين المقومات التي تواجه صناعة السياحة بتباين درجات التقدم الاقتصادي والحضاري في دول العالم وشهدت صناعة السياحة العديد من العقبات والمشكلات التي أدت الى تقلص دور السياحة في مجالات التنمية الاقتصادية والاجتماعية، ورغم ما تحتويه دول العالم وخاصة منها دول العالم الثالث من موارد ومقومات للنهوض بواقع السياحة فان صناعة السياحة لم تلقى الاهتمام المطلوب، فهناك عدد من المعوقات والتحديات التي ماتزال تواجه التنمية السياحية ينبغي مواجهتها،وهذه المعوقات يمكن تجسيدها في الشكل التالي :

**الشكل (1–2) : معوقات التنمية السياحية**

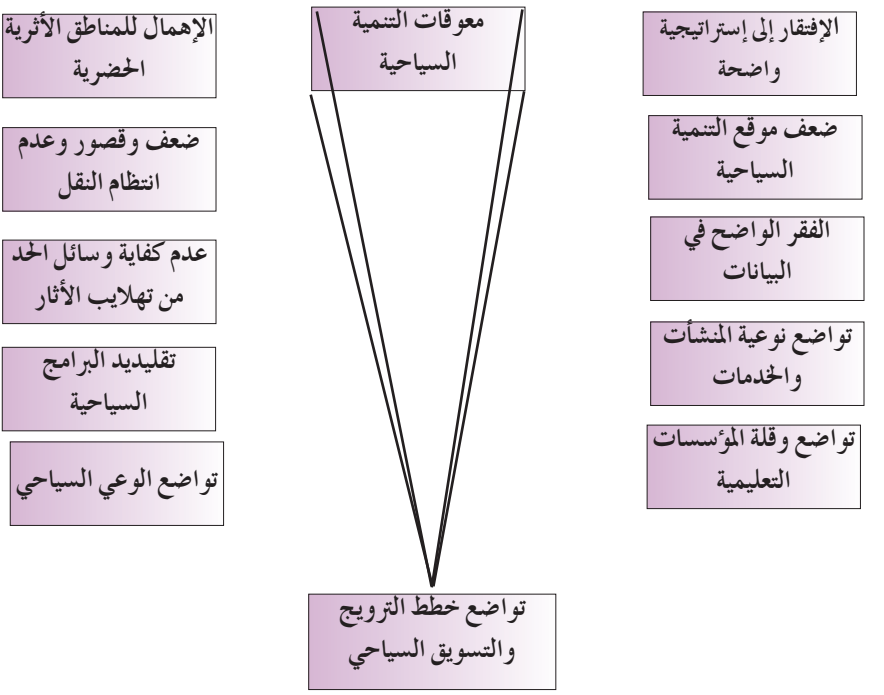


**المصدر** : من إعداد الباحثين بالاعتماد على : أحمد الكردي، إستراتيجية التنمية السياحية المستدامة، kenanonline.com/ahmedkordy

**المحور2 : تشجيع الاستثمارات السياحية**

تعتبر الاستثمارات السياحية من أهم الموارد السياحية لجلب رؤوس الاموال الاجنبية وتأهيل اليد العاملة الفنية،وذلك بتنويع وإدخال الخبرات في ميدان القطاع السياحي وهذا بدوره يؤدي الى التدفقات النقدية وزيادة التوسع في المناطق السياحية.

**أولا– ماهية الاستثمار السياحي**

**1– الاستثمار السياحي** (Touristique Investissement)

إن الاستثمارات بشكل عام والاستثمارات السياحية بشكل خاص صناعة القرن الواحد والعشرين، حيث أن هناك من الدواعي المغرية والحافزة للأخذ بالاستثمارات السياحية

بالرغم من وجود قيود ومحددات تتقيد بها تلك الاستثمارات السياحية والتي تعد أشد أنواع الاستثمارات حساسية لشروط قيام تلك الاستثمارات واستمرارها وتطويـرها.

أصبح الاستثمار في أي قطاع من المؤشرات التي تبين مدى اهتمام الدولة به وبالنظر إلى القدرات البشرية والمادية التي تمتلكها الدولة الجزائرية وكذا الطبيعية، يبقى الاستثمار في قطاع السياحة لم يرق بعد الى المكانة التي تمكنه من دفع عجلة التنـمية ورغم المخططات التنموية التي أتبعتها الجزائر خلال مدة زمنية طويلة والتي لم تصل إلى النتائج المرجوة فالسياحة تحتل المرتبة ماقبل الاخيرة في ترتيب القطاعات حسب حجم المبالغ الاستثمارية التي منحت لتنمية القطاع .

من أهم ما يؤخذ بعين الاعتبار عند عملية اتخاذ القرارات الاستثمارية هوضرورة معرفة وتحديد التدفقات النقدية المصاحبة للإنفاق الاستثماري أي للمقترح الاستثماري الذي نحن بصدد اتخاذ القرار حوله. وتنحصر التدفقات النقدية هذه عادة بكلفة الانفاق أوكلفة الاستثمار المقترح والعوائد المتوقعة منه.[1]

**1-1 مفهوم الاستثمار السياحي :**

توجد مفاهيم عديدة للاستثمار السياحي ندرج أهمها فيما يلي :

يعرف الاستثمار السياحي حسب المنظمة العالمية للسياحة بأنه «تلبية حاجيات السياح والمواقع المظيفة إلى جانب حماية وتوفير الفرص للمستقبل وإنها القواعد المرشدة في مجال إدارة الموارد بطريقة تتحقق فيها متطلبات المسائل الاقتصادية والاجتماعية والثقافية ويتحقق معها التكامل الثقافي والعوامل البيئية والتنوع الحيوي ودعم نظم الحياة».[2]

كما ينظر إليه على أنه «القدرة على الإنتاجية الهادفة إلى تكوين رأس المال المادي وإعداد رأس المال البشري في مجال السياحة من أجل زيادة وتحسين الطاقة الانتاجية والتشغيلية وتقديم افضل الخدمات في مجالات السياحة المختلفة».

يمكن تعريفه أيضا على أنه»ذلك الجزء من القابلية الإنتاجية الآنية الموجهة إلى تكوين راس المال السياحي–المادي والبشري– بغية زيادة طاقة البلد السياحية، كالفنادق والمدن السياحية والطرق والنقل».[3]

**1-2 التخطيط للاستثمار السياحي :**

يتطلب إعداد الخطط السياحية أسسا معينة تطبق في مختلف مستويات التخطيط السياحي، حيث على مستوى تخطيط المنطقة يأخذ بعين الاعتبار أنها جزء من الكل ولهذا يجب أن يكون التكامل متحققا في التخطيط المحلي مع التخطيط العام، ومن جهة أخرى يجب أن يتحقق التكامل في نفس الخطة المحلية للمنطقة فالاستثمار يتم بطرق مختلفة كتحسين شبكة النقل وإقامة فنادق تتوفر على أحسن الخدمات وكذلك الاستثمار في العنصر البشري بتكوينه

أحسن تكوين لغرض تقديم افضل صورة على المنطقة السياحية لجذب أكبر عدد من السائحين، فالتخطيط للاستثمار السياحي يعد مسعى القائمين على قطاع السياحة في أي دولة، خاصة منها الغنية بالثروات الطبيعية والبيئية المتنوعة.

يقتضي التخطيط للاستثمار السياحي المحافظة على الموارد الطبيعية والتاريخية والثقافية بهدف ضمان استمرار صلاحية استخدام تلك الموارد في المستقبل كما هي تقدم الفوائد للمجتمع، لأن أهمية الاستثمار في السياحة مرتبطة باعتماد السياحة على تلك الموارد كسلع تجذب السياح.

إن الحديث عن الاستثمار السياحي يجعلنا نتساءل حول كيفية تمويل هذه الاستثمارات التي قد خطط لها، بحيث أن التمويل هومن عوامل الإنتاج الأساسية لأي صناعة أوعمل، وبشكل خاص السياحة الداخلية التي تحتاج كل الامكانيات المادية والبشرية لتنفيذ كل ما خطط له، وما نشاهده اليوم من تكثيف الجهود لتدعيم هذا القطاع الحساس والمهم في كل الدول ما هوإلا دليل على إدراك أهمية هذا العنصر الفعال في تنمية الحياة الاجتماعية والاقتصادية.

**1-3 : الطرق المتبعة لتمويل الاستثمارات السياحية**

يمكن توضيح كيفية تمويل السياحة الداخلية في النقاط التالية :[1]

- تقوم الدولة بتخصيص جانب من الأموال لتدعيم الجانب السياحي الداخلي وتنشيطه ؛
- الإعفاءات الجبائية الخاصة بالاستثمار السياحي قصد تشجيع التنمية السريعة ؛
- زيادة في التوسعات السياحية بتهيئة المناطق المستهدفة المنعزلة وجعلها مناطق سياحية هامة ؛
- القيام بالمهرجانات والأعراس السياحية الثقافية لجذب أكبر عدد من السياح ودعوتهم للاستثمار في هذه المناطق ؛
- ترقية الاستثمار السياحي والاستغلال العقلاني والمتوازن للموارد السياحية، وبالتالي العمل على تثمين التراث السياحي للمنطقة لاسيما في مجال تهيئة وتسيير مناطق التوسع السياحي والمواقع السياحية، بحيث يتم إنجاز منشآت سياحية بصفة أولية داخل مناطق التوسع السياحي، حيث تتكفل الدولة بالأعباء المترتبة بإعداد الدراسات وأشغال التهيئة القاعدية وإنجازها إذ كانت داخل مناطق التوسع السياحي.

**1-4 مناخ وحوافز الاستثمار السياحي :[2]**

تبحث الاستثمارات في القطاع السياحي على جملة من العوامل لمباشرة نشاطها في أي مكان شأنها في ذلك شأن أي نشاط استثماري في القطاعات الأخرى، ومن هذه العوامل ما يتعلق بمنظومة القوانين والتشريعات والإجراءات التي تتخذها الدولة لتحفيز الاستثمار على ارض الواقع في هذا القطاع سواء كان محليا أوخارجيا بالإضافة إلى توفير بنى تحتية ملائمة

ووعي سياحي عام بين مختلف شرائح المجتمع ولا يستثنى من ذلك الوضع الأمني والاستقرار السياسي الذي يلعب الدور الأكبر في عملية الاستثمار السياحي ؛ هنا لا بد من إزالة المعوقات كافة التي يمكن أن يواجهها المستثمر في مجال السياحة وخلق ظروف ومناخ للإسراع بعجلة الاستثمار والعمل على :

**1**- وضع استراتيجية واضحة المعالم والأهداف للمستثمر في مجال تطوير القطاع السياحي واعتباره من القطاعات المهمة التي يجب تنميتها وتطويرها، إذ من المهم في هذه الإستراتيجية تحديد ما هومطلوب من المستثمر ؛

**2**- أجراء المسحات الميدانية وإعداد الدراسات والبحوث عن المناطق السياحية والتراثية والدينية ؛

**3**- توفير الخدمات الاساسية مثل الماء والكهرباء والطرق الرئيسية للمشاريع السياحية الاستثمارية ؛

**4**- تفعيل دور القطاع الخاص من خلال خلق حوافز إضافية للاستثمار مثل منح إجازات الاستثمار وتسهيل القروض المالية من المصارف الحكومية والتجارية كي يأخذ القطاع الخاص دوره في هذا المجال ؛

**5**- توفير الأمن للمشاريع الاستثمارية وأصحاب رؤوس الأموال ليمكنهم العمل في ظروف مستقرة ؛

**6** - الترويج الإعلامي للمناطق السياحية وزيادة الوعي الثقافي لدى عامة الناس ؛

**7**- إلغاء التجاوزات والمخالفات على المواقع السياحية والأثرية وإعادة تأهيل البنية السياحية الأساسية.

**ثانيا :تأثير الاستثمار السياحي على التنمية الاقتصادية والاجتماعية**

التي تتميز بخصائص ومقومات سياحية عالية. من أهم الآثار الايجابية للاستثمارات السياحية على التنمية الاقتصادية والاجتماعية كما في الشكل التالي :

**الشكل (2–1)** : أثر الاستثمار السياحي على التنمية الاقتصادية والاجتماعية

**المصدر** : من إعداد الباحثين بالاعتماد على : رعد مجيد العاني، الاستثمار والتسويق السياحي، دار كنوز المعرفة العلمية للنشر والتوزيع، الأردن، الطبعة الأولى،2008، ص 16.

يمكن توضيح هذه النقاط في التالي :[1]

– إن جذب الاستثمار السياحي يكون سببا هاما في المحافظة على الموارد الطبيعية والتاريخية والثقافية والموارد الأخرى المتعلقة بالسياحة بهدف ضمان الاستمرار بصلاحية استخدامها في المستقبل ؛

– عوائد الاستثمار السياحي تنعكس على أفراد المجتمع، وتعمل على توزيع معظم تلك الفوائد على أكبر شريحة من السكان المحليين.

وبالتالي، عبر هذه النقاط يمكن تحديد محاور التنمية الاستثمارية للسياحة في ثلاثة ميادين :[2]

**الأول** : مراعاة قواعد البيئة ونظمها ؛

**الثاني** : احترام الثقافة المحلية وطابعها ؛

**الثالث** : ترشيد استخدام الموارد السياحية لتبقى صالحة للأجيال القادمة.

يدفعنا الاستثمار في السياحة إلى معرفة وتوضيح العلاقة القائمة بين العوامل الجاذبة للسياحة والعوامل الجاذبة للاستثمار في السياحة فالعوامل الجاذبة للسياحة تنبعث من المزايا الطبيعية أوالتراثية أوالثقافية للبلد، وغير ذلك مما يجذب السائحين خارج البلد إليه، وكلما كانت عوامل الجذب السياحي أكثر تميزا كلما زادت قدرة البلد على جذب السائح إليها فيتسع سوقها السياحي، ويصبح هذا في حد ذاته دافعا للمستثمرين إن يقيموا المنشآت السياحية التي تمكن من خدمة هذا السوق وهذه هي الصلة المباشرة بين العوامل الجاذبة للسياحة والعوامل الجاذبة للاستثمار في السياحة.[2]

**المحور – 3 – السياحة وواقع الاستثمار السياحي في الجزائر**

تتميز الجزائر بطبيعة متنوعة من صحاري وهضاب وسواحل، فهذه المناطق تضفي لها جاذبية خاصة، مما يجعلها محط أنظار الدول التي تفتقر لهذه الثروات الطبيعية. فأضحت السياحة الداخلية محل اهتمام معظم الدول لأنها تضف الثراء الكبير للاقتصاد وتحقق الرفاهية للفرد سواء السائح أوالمقيم في المنطقة، وعلى هذا أردنا التحدث عن السياحة في الجزائر لما تحمله من معاني كبيرة في هذا البلد خاصة من حيث موقعها الجغرافي ومن حيث ثرواتها وتراثها العريق.

**أولا– السياحة بالجزائر :**

تعتبر المناطق الجزائرية من وأروع المناطق في العالم فهي غنية كثيرا بالشواهد التاريخية التي هي جزء من الذاكرة المحفوظة للمنطقة لهذا يسعى القائمون على قطاع السياحة في البلاد الى استقطاب اكبر عدد ممكن من السياح في الجزائر خاصة فصل الشتاء، لذلك تعمل الجهات المعنية على القيام بتخفيضات في أسعار الإيواء والإقامة بالفنادق في تلك المناطق الداخلية، تزامنا مع الموسم السياحي الشتوي الذي سيشهد عادة إقبالا سياحيا كبيرا.

كذلك في إطار تحفيز السياحة وتشجيعها اتخذت شركة الخطوط الجوية الجزائرية من جهتها قرارا يقضي بتخفيض أسعار تذاكر السفر نحوالجنوب بين شهري سبتمبر وافريل، وهذا تشجيعا منهم للمواطنين على السياحة الصحراوية واكتشاف ما تزخر به هذه المناطق من الوطن ومن بين هذه المناطق التي يتوزع فيها السياح 12 ولاية من بينها : أدرار، الأغواط، بسكرة، بشار، تمنراست...الخ

تقوم الدولة الجزائرية بإقامة مهرجانات عديدة في تلك المناطق الصحراوية لجلب السياح داخل الوطن وخارجه للتعريف بمناطقها الصحراوية ومعرفة تراث كل منطقة وكذا دعوتهم للاستثمار في القطاع السياحي الذي يفتح فرصا ذهبية للصحراء الجزائرية التي تظم مناطق ومعالم سياحية فريدة في العالم، تاريخها العريق وتنوع ثقافاتها هذا فيما يخص السياحة الصحراوية أما الحديث عن السياحة في المناطق الساحلية.

**✣ الاهتمام بالسياحة في الجزائر :**

ذكر مدير ديوان السياحة أن الجزائر خصصت مبلغ 58 مليار دينا ر لإعادة تهيئة المنشآت السياحية العمومية، حيث خصص مبلغ 12 مليار من إجمالي المبلغ لـ8 مراكز حموية، حمامات معدنية خصصت لإعادة تأهيلها بما فيها مركز العلاج بمياه البحر (طالاسوتيرابي) الذي أكد مديره امزيان تان في وقت سابق انه سيعرف عمليات تأهيل واسعة النطاق قصد عصرنته وتطويره استجابة للمتطلبات الراهنة للزبائن سواء وطنيين أو سواح أجانب وذلك تكيفا مع المعايير المعمول بها عالميا[1].

كما أكد مدير الديوان الوطني للسياحة أن الديوان يبدي اهتماما كبيرا للسياحة باعتبارها البديل الأفضل مضيفا، أن الديوان من ضمن أولوياته العمل إعادة استرجاع مكانة

السياحة مذكرا بالتنوع السياحي في الجزائر وبالخطوات التي قامت بها الوزارة بالتعاون مع الخطوط الجوية الجزائرية، حيث شرعت في تطبيق الاتفاقية القاضية بتخفيض 50 ٪ من سعر التذكرة باتجاه الجنوب وهوما دفع بآلاف الجزائريين حسبه لزيارة الجنوب الجزائري .

**ثانيا– الاستثمار السياحي بالجزائر :**

لقد اعتبر المختصون أن تطوير البنى التحتية للقطاع السياحي في الجزائر،وتحسين المرشيدين السياحين إضافة إلى الترويج والدعاية،هي المفاتيح الأربعة الأساسية الكفيلة بضمان القاطرة السياحية الوطنية وإعادة الروح إلى كنوزها البيئية والصحراوية والحموية والجبلية والثقافية والدينية التي تزال مهمشة.[1]

اجمع كذلك المسؤلون والمتعاملون في القطاع السياحي على ضرورة إنشاء طرق جديدة تمكن الجزائر من تدارك تأخره في المجال السياحي طالما ان استقطاب الجزائر لمليوني لا يمثل إنجازا اذا ما قورن ذلك بإمكانيات الجزائر الحقيقية وما حققته دول الجوار في الحوض المتوسط.

لقد أدرك المسئولون في الجزائر الأهمية الكبيرة للقطاع السياحي كاقتصاد بديل يفعِل التنمية المستدامة ويدر موارد هامة لتحقيق مداخيل عالية، ويوفر مناصب شغل.

إن السياحة منذ سنة 2000 تعتبر قطاعا تنمويا اقتصاديا، والرهان الأكبر في الوقت الحالي يركز على كيفية بناء سليم ودائم للوجهة السياحية الجزائرية وإنعاش الفعل السياحي، من خلال المخطط الوطني للتهيئة السياحية الممتدة إلى عام 2015 والاستجابة للمعايير الدولية، فضلا عن إعادة سياسة تكوين المرشيدين السياحيين ومخطط النوعية السياحية لترقية خدمات الهياكل الفندقية والسياحية عموما والمخطط للتوجيه والاتصال والتسويق السياحي.

يلفت المسؤولون في قطاع السياحة إلى التباينات التي تطبع السياحة الداخلية هي الأخيرة مركزة بالجنوب الكبير على غرار الطاسيلي، بينما غرب وشرق الصحراء كمناطق الساورة وتاغيت وواحات الوادي وبسكرة والأغواط ...الخ، لكنها لا تزال منسية ومحرومة من أي إقبال سياحي ؛ لهذا تراهن الوزارة المعنية على ترقية السياحة في المناطق المذكورة،تبعا لكون السياحة تتمتع هناك بطابع نوعي أكثر،وسيأتي ذلك من خلال تشجيع الرحلات المباشرة وحث المتعاملين على الاستثمار في جانب النقل السياحي واستغلال المواعيد التقليدية الجنوبية .كما أقر المسؤول الأول على القطاع السياحي بأنه لا بد أن يحمل أي مخطط لبناء فنادق جديدة المواصفات الدولية،حيث ما لا يقل عن مائتي فندق مخطط للبناء ضمن المخطط النوعي السياحي ؛ علما أن مخطط 2011– 2014 رصد غلافا بخمسة عشر مليون دولار لدراسة مختلف الجوانب والنهوض بالسياحة الداخلية الصحراوية.

كما لا يفوتنا في هذا الصدد التحدث عن السياحة الحموية التي تحتاج إلى الاستثمار خاصة بالحمامات المعدنية والتي بلغ عددها أزيد من مائتي حمام ومنبع مائي طبيعي بحاجة إلى الاستغلال خصوصا ما تتوفر عليه من مزايا فيزيائية وكيميائية وعلاجية حيث لينزل معدل حرارتها تحت سقف 40 درجة مئوية بتدفق قدره 40 لتر في الثانية، كي تصبح قطبا سياحيا متميزا

خاصة على 44 فندق وتوافد أكثر من 150 ألف سائح يأتون للاستحمام والتداوي بالمياه الساخنة. وبالتالي يتعين منح الاهتمام اللازم لتطوير النشاط السياحي الحموي عبر مرافق الاستقبال وتحسين نوعية الخدمات المقدمة إلى جانب توضيح السياحة الحموية وجعلها مصدر لخلق الثروة وفتح فرص عمل جديدة بالنظر إلى المؤهلات الطبيعية العالمية التي تملكها معظم الجزائرية وخاصة منه الصحراوية التي لها ثروة هائلة وأقطاب سياحية كبرى منها منطقة بسكرة التي تلقب بعروس الزيبان والتي لا يمكن تهميشها إذ جاء الحديث عن السياحة وهذا ما يجعلنا نخصص جانب للسياحة الصحراوية في هذه المنطقة والتي ذات خصائص طبيعية وإمكانيات مادية وبشرية قادرة على النهوض بالقطاع السياحي ودعم الحركة السياحية الصحراوية.

**ثالثا – ترقية الإستثمار في الجزائر[1]:**

فيما يخص هذه الميزة فالجزائر لا تبتعد أساسا من التطبيق العام الملاحظ على المستوى الدولي ذلك أنها وضعت حيزا لنظام قانوني وتنظيمي مستحدث من أجل تشجيع وترقية الاستثمارات وكذلك إنشاء جهاز حكومي والمتمثل في وكالة ترقية وتدعيم الاستثمارات يستوجب بالتأكيد إدخال :

– الإجراءات الخاصة بتشجيع الاستثمار السياحي من أجل تقوية القانون الوطني لترقية الاستثمارات ؛

– شـــروط الحصول على العقار السياحي المطهـــر ؛

– تنظيم وإجراءات مبسطة لتسيير بناء التجهيزات السياحي. يظهر من كل ما سبق أن دور السلطات العمومية يبقى أساسا من أجل توفير الشروط الملائمة لإعادة بعث الاستثمارات التي مازالت تشكل عاملا أساسيا في استحداث مناصب شغل وخلق الثروات من بين هذه العمليات التي يجب وضعها حيز التنفيذ على المدى القريب والمتوسط تظهر الاقتراحات التالية.

أ) وضع بصفة عملية وسائل التحكم في العقار السياحي الذي يتم إنشاؤه حديثا من قبل الحكومة وهما الوكالة الوطنية للتنمية السياحية والمؤسسة الوطنية للدراسات السياحية. بالإضافة للمهام الموكلة لهما فيما يخص التحكم العمومي في العقار السياحي وتسيير الممتلكات فيوكل لكل من هذه المؤسستين السهر على تطبيق قرارات الحكومة فيما يخص السياحة الحموية والمناخية واحترام الاختيارات والتوجهات الموجودة في النصوص المحددة والمسيرة لاستغلال مناطق التوسع السياحي وهـــذا على مستويات :

**المالي** : لقياس المساهمة الحقيقية والنهائية للمشاريع المقدمة لتقييم أثرهما المالية (لاسيما العملة الصعبة) الاقتصادية والتجارية : من أجل قياس المساهمة الحقيقية على المستوى الاقتصادي والاجتماعي على نقل المعرفة .

**التقني** : من أجل ملائمة أنظمة الإنجازات والتجهيزات، هذا التدخل الثلاثي للهندسة السياحية ذات الطبيعة التعاقدية والتجارية يمكن أن تساعد المتعاملين من أجل الحصول على أنظمة ملائمة لتحضير الاستثمار في حد ذاته وحسب الشروط الممكنة لاستغلاله مع أخذ كإطار

مرجعي للامتيازات المتوفرة عن طريق الاستثمارات وبالارتكاز حول الوكالة الوطنية للترقية ودعم الاستثمارات من أجل الحصول على امتيازات خاصة والتي توفرها هذه المؤسسة الحكومية ؛

ب) بصفــة متوازية يتعين من الضروري تعبئة القروض من اجل تحضير أراضي ومناطق التوسع السياحي في إطار مهام وصلاحيات الدولة في مجال التهيئة الإقليمية من أجل تحضير المواقع المعدة لتشغيل مشاريع الاستثمار الفندقي ؛

ج) وضع حيز التنفيذ قرض فندق بنسب منخفضة يكون من شأنه تشجيع المبادرات ويسمح بمؤازرة المتعاملين في إنجاز هياكل الاستقبال ؛

د) إن دور الجماعات المحلية تبقى هي الأخرى أساسية في ترقية الاستثمارات في هذا السياق يجب على السلطات المحلية أن تعبئ على مستوى ميزانياتها لتجهيز القروض المخصصة لتثمين مواقع ومناطق تواجد المشاريع السياحية ؛

و) إن استحداث مناطق ذات أولوية للتهيئة بالتشاور مع المؤسسات القطاعية الوطنية والمحلية المكلفة بتسيير العقار السياحي الذي يكون من طبيعته تعبئة وتوجيه المستثمرين في اتجاه المشاريع حيث يجب وضع حيز التنفيذ التكامل والتنسيق في تهيئة وتجهيز المناطق السياحية.

الجدير بالذكر أنه لا بد من الأخذ بعين الاعتبار أن تطوير المنشآت القاعدية السياحية تتطلب استثمارات ثقيلة بحيث لا تكون مردوديتها إلا على المدى البعيد، وتعد آجال الانجاز في القطاع كبيرة نسبيا والوصول إلى وتيرة أقوى من أجل بلوغ حدود المردودية الثابتة على مدى فترة طويلة أي خمسة (05) ســنوات من أجل الإنجاز وثلاثة (03) ســنوات فيما يخص مردودية الاستثمار يتعين في الأخير اللجوء إلى التشاور ما بين القطاعات لاسيما من أجل ترقية إنجاز التجهيزات التي تتماشى مع النشاط السياحي كصيانة المؤسسات الفندقية، إنشاء والحفاظ على المساحات الخضراء وتسيير الشواطئ.

وفي هذا الإطار كذلك نجد[1]:

كما أن عددا معتبرا من المؤسسات على رأسها الفندقية التي عرفت تطورات مهمة ولعل المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية لآفاق 2025 يعتبر الإطار الاستراتيجي المحدد للسياسة السياحية المستدامة ومن خلاله تكون تركيبة المشاريع المتعلقة بالنشاط السياحي، حيث حددت المشاريع ذات الأولوية كما يلي :

- فنادق السلسلة حيث يقدر عدد الأسرة من كل الأنواع 29. 386 سرير ؛
- 20 قرية سياحية متميزة تحاكي الطلب الداخلي والخارجي ؛
- انطلاق 80 مشروع سياحي في 06 أقطاب سياحية بامتياز.

لتحقيق هذه المساعي تم وضع عديد التحفيزات على شاكلة :

- إمكانية استفادة المستثمر من عقار سياحي على مستوى مناطق التوسع السياحي ؛

- استفادة المستثمر من كل الحوافز التي يوفرها قانون الاستثمار في الجزائر ؛
- إمكانية استفادة المستثمر من حوافز مالية وجبائية واسعة بعد موافقة المجلس الوطني للاستثمار ؛
- الاستفادة من الحوافز التي وفرها قانون المالية التكميلي لسنة 2009 خاصة ؛
- الاستفادة من تخفيض 50 ٪ و80 ٪ من سعر حق الامتياز على العقار لانجاز مشاريع سياحية على مستوى ولايات الهضاب العليا والصحراء ؛
- تخفيض نسبة 3 ٪ إلى 4.5 ٪ لنسبة الفائدة على القروض البنكية لصالح المستثمرين لمشاريع سياحية تنجز في ولايات الشمال والجنوب ؛
- إنشاء جهاز لدعم الاستثمار من خلال صندوق دعم الاستثمار والترقية ونوعية النشاطات السياحية ؛
- الإعفاء من رسوم التسجيل على إثر إنشاء شركات تنشط في السياحة وكذا زيادة رأس المال.

بالإضافة لكل ما سبق هناك تحفيز أوسع وأهم بالنسبة للمستثمرين يتمثل في تحسين الوجهة السياحية الجزائرية،مما يجعلها فضاء مرنا للاستغلال، ويمكن الآن توضيح أهم الأقطاب السياحية، واهم المشاريع قيد الانجاز في الجدول التالي :

**الجدول (01)** : نصيب الأقطاب السياحية بامتياز من المشاريع في المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية لآفاق 2025

| المشاريع قيد الإنجاز بالأقطاب السياحية بامتياز | | عدد الفنادق والأسرة بالأقطاب السياحية بامتياز | | |
|---|---|---|---|---|
| الأقطاب | عدد المشاريع | الأقطاب | عدد الفنادق | عدد الأسرة |
| شمال شرق | 23 | شمال شرق | 86 | 5965 |
| شمال وسط | 32 | شمال وسط | 49 | 9295 |
| شمال غرب | 18 | شمال غرب | 85 | 10,146 |
| الجنوب الغربي الواحات | 04 | الجنوب الغربي الواحات | 26 | 1092 |
| الجنوب الغربي الواحات | 02 | الجنوب الغربي توات الغربي توات | 23 | 1513 |
| - | 01 | الجنوب الكبير الطاسيلي | 01 | 150 |
| الجنوب الكبير الهقار | – | الجنوب الكبير | 04 | 225 |
| المجموع | 08 | – | 274 | 299386 |

**المصدر** : بن يخلف زهرة، بونوة شعيب، جاهزية النسيج المؤسسي لتفعيل أداء السياحة الصحراوية في التنمية

http ://www. Arabrenewal.info/2010-06-11.14. 13 بتاريخ 20/04/2010

يتضح من خلال الجدول أن الجزائر أولت اهتماما كبيرا بإنجاز المرافق السياحية الضرورية لتوسيع نشاطها السياحي في الاقطاب السياحية، حيث يتفاوت فيها عدد المشاريع من قطب سياحي الى اخر لكن معظم المشاريع تنحصر في المناطق الشمالية الشرقية ووسط وغرب البلاد لكن الجنوب كما هوملاحظ من الجدول يعاني من إنخفاظ في عدد المشاريع رغم ما تحمله هذه المناطق من تراث ثقافي عريق، هذا بالنسبة الى المشاريع وبالنسبة لعدد الفنادق فهو بالمثل حيث تنحصر جلها في الشمال والشرق والغرب دون الجنوب، وهذا ما يفسر وجهة معظم الأسر الى المناطق التي تتوفر فيها كل وسائل الراحة والترفيه والاستجمام والرفاهية التي يبتغونها من وراء السياحة.[1]

على غرار هذا صرح وزير السياحة على ضرورة الاعتناء بالسياحة والسياحة الداخلية خاصة في كل مناطق الوطن دون استثناء كمايلي :[2]

– ترقية السياحة الداخلية من خلال تحسين المقصد السياحي الجزائري لجلب اكبر عدد من السياح وتحسين الخدمات ودعم الاستثمار وتعزيز التكوين إلى جانب دعم المنافسة في السوق الإقليمية والعالمية والوطنية ؛

– دعم الاستثمار السياحي بزيادة عدد المشاريع الاستثمارية في مجال انجاز المؤسسات الفندقية التي بلغت لحد الآن 700 مشروع على المستوى الوطني، السعي لدعم الاستثمار السياحي من شأنه تعزيز قدرات الإيواء للرفع من طاقة الاستيعاب التي تقدر حاليا ب 93 ألف سرير، وبالاهتمام بهذه المشاريع الاستثمارية سيتم توفير 83 ألف سرير إضافي وخلق 73 ألف منصب شغل ؛

– التسهيلات المقدمة من طرف السلطات العمومية لترقية الاستثمار من خلال مرافقة المستثمرين بتقديم تسهيلات تتعلق أساسا بالقروض البنكية والتخفيضات الضريبية وتوفير العقار بأسعار معقولة لتحقيق المشاريع السياحية في كل مناطق الوطن لاسيما في الهضاب العليا ومنطقة الجنوب ؛

–إنجاز مؤخرا بولاية تلمسان،فندق ماريوت الذي يوفر 500 سرير، والغلاف المالي الذي خصص لتجسيد هذا المشروع يقدر بـــ 12 مليار دج ؛

– انجاز مشروع فندق ماريوت بولاية قسنطينة وفندق شيراتون بولاية عنابة ؛

– تخفيض أسعار الخدمات السياحية «يخضع لقانون العرض والطلب ولعملية المنافسة في تحسن الخدمات ما بين مؤسسة فندقية وأخرى ؛

– الاهتمام السياحة الصحراوية على وجه الخصوص، لأن السياح الأجانب «شغوفون باكتشاف الجنوب والتعرف عليه» نظرا للثراء والتنوع الطبيعي والبيئي والتاريخي والحضاري الذي يتمتع به ؛

– تحسين الأوضاع الأمنية الراهنة أكثر، فهوعنصرا مهم جدا لقدوم السياح إلى المناطق الجزائرية دون استثناء.

**رابعا–آفاق الاستثمار السياحي في الجزائر :[1]**

لقد أصبح الاهتمام بالاستثمار في المجال السياحي أمرا واقعا فزاد اهتمام الدولة بإقامة مشاريع سياحية ضخمة في مختلف مناطق الوطن وتشجيع كل مستثمر سواء أكان داخل البلد أوخارجها حيث أنجزت : ثمانية مشاريع سياحية كبيرة بقيمة تزيد عن الخمس مليارات دولار، ستشهد الجزائر انطلاقتها في غضون المرحلة القادمة، وتراهن وزارة السياحة على تفعيلها وجاهزيتها بحلول العام 2015، حتى تمنح شيئا من الانتعاش لمنظومة سياحية تعد بالكثير.

الأمر يتعلق بمشاريع لمجموعات إماراتية وكويتية على غرار «الإمارات الدولية للاستثمار» و»إعمار» إضافة إلى «جراند»، ويرتقب أن تستهل الخطة بإنشاء قرى سياحية ومرافق ترفيهية وخدمية ذات أبعاد ثقافية وحضارية، كما أشار المسؤول الجزائري إلى وجود برنامج سيؤخذ بعين الاعتبار بعد أشهر لبناء قرى سياحية، والتركيز على السياحة الصحراوية والساحلية والثقافية للخروج بسياسة سياحية مشتركة ومتوازنة، بوجود 15 مستثمرا جزائريا و15 مستثمرا أجنبيا تقدموا بعدة مشاريع.

ضربة الانطلاقة ستكون من نصيب مجموعة «الإمارات الدولية للاستثمار» ومشروعها السياحي الضخم «دنيا بارك» في منطقة الرياح الكبرى بضواحي الجزائر العاصمة، وبعدما ظل المشروع متعثرا منذ استفادة من ترخيص رسمي في ربيع العام 2007، ستشهد «دنيا بارك» انطلاقتها الفعلية اعتبارا من الأشهر المقبلة، إثر الانتهاء من إعداد الدراسات الفنية والتصميمات الهندسية الخاصة بالمشروع، علما إنّ الأخير استفادت من مخصصات وصلت إلى حدود 5.5 مليون دولار، ويتربع المشروع على مساحة بحدود 6.6 مليون متر مربع، ويتضمن إنجاز مجموعة من المرافق بينها منتزه مركزي، وكوكبة من المشاريع السكنية والتجارية الفاخرة، فضلا عن مراكز تسلية ومساحات خضراء وممرات تسلق وعديد المنشآت الأخرى.

إلى جانب «دنيا بارك»، تعتزم مجموعات «إعمار» الإماراتية و»جراند» الكويتية ومجموعة «سياحة الجزائرية التونسية الأمريكية»، و»الشركة الجزائرية الإماراتية للترقية العقارية «إيميرال» إلى جانب الشركة السعودية «سيدار»، بدء 7 مشاريع أخرى، ستكون أبرزها أربعة مشاريع للتطوير العقاري والمجال السياحي ستنجزها «إعمار»، بينها قرية سياحية بضاحية الجزائر الغربية، ومجمع متعدد الاستعمالات، إضافة إلى تطوير الواجهة البحرية لمدينة الجزائر، عن طريق مخطط سمي «جون الجزائر» بقيمة 5.5 مليار دولار، يهتمّ بإعادة تهيئتها وإقامة بنايات عصرية

على طراز البنايات التي تزيّن مدينة دبي، حيث يسعى المجمع لإنشاء فنادق راقية وأبراج للأعمال وعمارات سكنية من النوع الممتاز ومحلات تجارية عصرية ومساحات للفسحة والتسلية.

أما المشروع الثاني فيخص إعادة تأهيل المحطة المركزية للسكك الحديدية «الآغا» بوسط العاصمة بما يجعل منها القطب الأهم في المواصلات بالمدينة الأولى في البلاد، مع الإشارة أنّ المحطة المذكورة تستقبل 80 ألف مسافر يوميا، وسيتم إحاطة المحطة أيضا بعدد من المرافق الضخمة بينها فندق فخم للمسافرين وثلاثة أبراج من 9 و15 و18 طابقا ومركز تجاري ضخم، بينما ويختصّ المشروع الأخير بإنشاء مركب سياحي بشاطئ «العقيد عباس»، فضلا عن مشروع مدينة «الحظيرة المعلوماتية في «سيدي عبد الله» الواقعة على بعد 25 كيلومتراً جنوب غرب الجزائر، وتبلغ مساحتها 90 هكتارا، وقدّمت إدارة «إعمار» بشأنه مخططا كاملا يشتمل على مراكز تجارية ومناطق سكنية وشقق فاخرة وجامعات، علما إنّ مجمع محمد علي العبار، حصل على تراخيص هذه المشاريع التي تربومخصصاتها الإجمالية عن العشرين مليار دولار، ويتوقع بدء تنفيذها قبل نهاية العام الجاري.

وفي توقعات قدر عدد السائحين الذين زاروا الجزائر بـ 2.7 مليون سائح العام 2010، بزيادة نوعية عن معدلات لم تتجاوز المليون وسبعمائة ألف سائح خلال الفترة الماضية، كما سيتدعم قطاع السياحة بالجزائر بـ220 فندقا باختلاف درجاتهم لا تزال في طور الانجاز علما أن الحظيرة الوطنية للفنادق بالجزائر تتوفر على 1047 فندقا 10 في المائة منهم ذات تصنيف عالي. واعتمدت الحكومة الجزائرية مخططا توجيهيا للتهيئة السياحية يمتد إلى آفاق 2015، وتسعى السلطات من ورائه إلى استقطاب 2.5 مليون سائح، ولتحقيق هذا الهدف، رصدت مخصصات بـ2.5 مليار دولار بالنسبة للفترة 2008 – 2015.بما يعادل 350 مليون دولار سنويا، على أن يتأتى من هذا الاستثمار إيرادات تتراوح بين 1.5 ومليارى دولار، فضلا عن توفير نحوأربعمائة ألف منصب شغل مباشر وغير مباشر.

**الخاتمة**

إن السياحة في بلد كالجزائر، والذي هوغني بمناطقه الواسعة التي تحمل في طياتها أسرارا وثقافات تمهد له لأن يحتل مراتب عالمية في المجال السياحي، بتوفير ما من شأنه النهوض بهذا القطاع السياحي الذي يؤثر على الحياة الاجتماعية والاقتصادية للفرد والدولة على حد سواء،بالاهتمام بالاستثمار في هذا المجال بتقديم تسهيلات اكبر للمستثمرين من داخل البلاد وخارجه لكي لا تبقى صحراءنا مجهولة ومنعزلة رغم ثرواتها الطبيعية التي تجعل منها منطقة

جذب سياحي كبيرة.

من خلال ما تقدم في ثنايا البحث أمكن التوصل إلى النتائج التالية :

– اتضح أن القطاع السياحي والسياحة،تعتبر عاملا من عوامل التطور الاقتصادي ونشاطا يكمل بقية النشاطات الاقتصادية والثقافية والاجتماعية، كما أنه صناعة متكاملة تتضمن التخطيط والاستثمار البناء والترويج للسلع التراثية ؛

– إن الجزائر تملك قدرات كبيرة وموارد متنوعة يجب استغلالها، والاهتمام أكثر بالمنتج السياحي بمختلف أنواعه ؛

–إن الاستثمار الخاص بالجانب السياحي يبحث عن المناطق التي يشتد عليها الطلب لكن الملاحظ اليوم هوإهمال الكثير من المناطق الجذابة والرائعة من حيث موقعها وحتى من حيث ثروتها الطبيعية المتمثلة في الاثار القديمة والنادرة، وعليه يجب التخطيط والاهتمام لكيفية توجيه الى استثمارات بناءة وتهيئة المناطق التي تعتبر منطقة خصبة سياحيا.

من خلال ما ورد، أردنا وضع بعض التوصيات الهامة والتي في رأينا يجب الاخذ بها للوصول الى نتائج مرضية في هذا الجانب والتوصيات هي :

– يجب وضع مخططا للتمويل لتفادي إنجاز مشاريع تتنافى مع المقاييس الدولية، وتوقف المشاريع بسبب نقص التمويل ؛

– التخطيط مسبقا لكل مشروع، بحيث يكون حسب طبيعة المناطق المراد استثمارها، مع مراعاة خصوصية هذه المناطق ؛

– تصنيف المناطق السياحية حسب نوع السياحة فيها، فالمناطق الغنية بالحمامات المعدنية والغابات هي ليست غنية بالمساحات الواسعة من الرمال، والسلاسل الجبلية والحيوانات النادرة التي لاتعيش إلا بتلك المناطق.

**الهوامش،المراجع :**

1– زينب عاطف خالد، رشيدة محمد أبونصر، فاعلية محتوى بعض مقررات إدارة المنزل في تنمية الوعي الاستهلاكي لدى طالبات كلية الاقتصاد المنزلي، دراسة أكاديمية، كلية الاقتصاد المنزلي، جامعة القاهرة، 2004، ص 09.

2– نجاح ميدني، آليات حماية المستهلك في الاقتصاد الإسلامي،مذكرة ماجستير،كلية العلوم

الاجتماعية وعلوم الإسلامية،جامعة الحاج لخضر باتنة،2007 – 2008، ص 121 – 127.

3– نجوى عبد الوهاب حافظ، الانفتاح والاتجاهات الاستهلاكية، ورقة بحثية مقدمة للمؤتمر الدولي التاسع للإحصاء والحاسبات العلمية والبحوث الاجتماعية السكانية،المركز القومي للبحوث،مصر،23 مارس 1989، ص 10.

4 – سميحة محمود إبراهيم، دراسة تحليلية لمفاهيم وتعميميات مناهج الاقتصاد المنزلي وتحديد مستوياتها للصفوف الثلاثة بالمرحلة الإعدادية، دراسة أكاديمية،كلية الاقتصاد المنزلي، جامعة القاهرة، 1991، ص 13.

5– احمد محمد فهمي البرزنجي،استراتيجيات التسويق،دار وائل للنشر، عمان، 2004، ص ص 47 – 48.

6– محمد إبراهيم عبيدات،التسويق الاجتماعي الأخضر والبيئي، الطبعة الأولى،دار وائل للنشر والتوزيع،عمان، 2004، ص 187

7– سامر المصطفى، دور جمعية حماية المستهلك في خلق الوعي لدى المستهلكين، دراسة أكاديمية، كلية الاقتصاد، جامعة دمشق، 2013، ص 11.

8– اري محمد علي، واقع حقوق المستهلكين اتجاه المنتجات – دراسة استطلاعية لأراء عينة من المستهلكين –، دراسة أكاديمية، كلية الإدارة والاقتصاد،جامعة دهوك، العراق، 2008، ص03.

9– طارق الخير،حماية المستهلك ودورها في رفع مستوى الوعي الاستهلاكي لدى المواطن السوري،مجلة جامعة دمشق، العدد الأول، المجلد 17، سوريا، 2001، ص 100.

10– انس علي يوسف القضاة، تحديات وآفاق الحماية المستدامة للمستهلك في ظل العولمة، دراسة أكاديمية، كلية الاقتصاد والأعمال، جامعة جدار، الأردن، 2011 ـ ص ص 10 – 11.

11– مفيد أبوزنط، الدور الرقابي لجمعية حماية المستهلك الفلسطيني على السلع الاستهلاكية في السوق الفلسطيني، ورقة مقدمة لمؤتمر اقتصادي لجامعة القدس المفتوحة نحوتعزيز تنافسية المنتجات الفلسطينية، فلسطين، 2012/10/17/16، ص 08.

12– زوبير ارزقي،حماية المستهلك في ظل المنافسة الحرة، مذكرة ماجستير في القانون، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة مولود معمر، تيزي وزو،2011، ص ص 206 – 207.

13– علي بولحية بن خميس،القواعد العامة لحماية المستهلك والمسؤولية المترتبة عنها في التشريع الجزائري، دار الهدى، الجزائر،2000، ص 67.

14– مها سليمان محمد أبوطلب، ترشيد الاستهلاك والمستهلك، دار القلم للنشر والتوزيع الأردن 1999، ص 207.

15– مزاري عائشة،علاقة قانون حماية المستهلك بقانون المنافسة،مذكرة ماجستير،كلية الحقوق، جامعة وهران،2013، ص 174.

16– بن لحرش نوال، جمعيات حماية المستهلك في الجزائر – دور وفعالية–،مذكرة ماجستير،كلية الحقوق، جامعة قسنطينة –1–، 2013، ص ص 80 – 81.